

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد



بناء القدرات في مجالي التجارة والتنمية منذ عام 1964

# دليل إلى أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني



الأمم المتحدة



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد



بناء القدرات في مجالي التجارة والتنمية منذ عام 1964

## دليل إلى أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، 2012

UNCTAD/DOM/2009/2/Rev.1

هذه نسخة محدثة من الدليل إلى أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني لعام 2009.

---

م يقدم الأونكتاد، في إطار أنشطته في مجال التعاون التقني، مساعدة مكيفة حسب احتياجات البلدان النامية، كما يولي اهتماما خاصا لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان الأكثر احتياجاً. وأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني عنصر هام في تحقيق الأهداف الموجزة في اتفاق أكرأ الذي اعتمده الأونكتاد الثاني عشر المعقود في أكرأ (غانا) في نيسان/أبريل 2008.

ولما كان الأونكتاد جهة التنسيق في الأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، فهو يتناول هذه القضايا بأساليب متكامل فيما بينها، بما في ذلك من خلال أنشطته في ميدان التعاون التقني.

وتنفذ أنشطة الأونكتاد في ميدان التعاون التقني بالشراكة مع وكالات أخرى تقدم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، بما ينسجم مع ولاياتها وخبرتها والمجالات التي لها فيها ميزة نسبية. ويحرص الأونكتاد في سياق تقديم خدماته في ميدان التعاون التقني على تسييق أنشطته مع شركائه، لا سيما مع أعضاء المجموعة المشتركة المعنية بالتجارة والقدرة الإنتاجية التابعة للأمم المتحدة (المجموعة المشتركة).

وقد أنشئت هذه المجموعة المشتركة في عام 2007 باعتبارها أول الأمر أداة ومنتدى يرميان إلى الإسهام في تحقيق الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>. ومنذُ جرى تحويلها إلى آلية رئيسية لتنسيق خدمات التعاون التقني التي يقدمها أعضاء المجموعة - بقيادة الأونكتاد - إلى البلدان النامية، من أجل ضمان تكامل الأنشطة وتأزرها وتسلسلها.

ويرمي التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد إلى تنمية القدرات في مجالات عمله الأربعة الرئيسية، وهي:

- التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر؛
- التجارة؛
- تدعيم البيئة التمكينية بغية تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار.

(1) للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى «المجموعة المشتركة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة - تقديم المعونة من أجل التجارة»، الأمم المتحدة، شباط/فبراير 2012، وإلى المواقع الشبكية التالية: [www.unctad.org](http://www.unctad.org) و [www.undg.org](http://www.undg.org) و [www.unsystemceb.org](http://www.unsystemceb.org)



## مقدمة

- 1..... الهدف من التعاون التقني في الأونكتاد وخصائصه
- 2..... ألف - الهدف
- 3..... باء - السمات
- 4..... جيم - ما هي أنواع المشاريع؟
- 6..... دال - من هم المستفيدون؟
- 8..... هاء - كيف ينفذ التعاون التقني؟
- 9..... واو - من أين تأتي الموارد؟
- 11..... زاي - من هم أهم شركاء الأونكتاد؟
- 13..... حاء - كيف يمكن طلب الاستفادة من التعاون التقني؟
- 14..... مجالات الأنشطة وأهم برامج التعاون التقني في الأونكتاد

## الجزء الأول - التجارة الدولية في السلع والخدمات.....15

- 16..... ألف - التحليل والبحث المتعلقين بالتجارة
- 18..... باء - المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية
- 20..... جيم - التجارة والبيئة والتنمية
- 22..... دال - سياسات المنافسة والاستهلاك

## الجزء الثاني - الاستثمار وتنمية المشاريع.....25

- ألف - الاتجاهات والتأثيرات والسياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية.....26
- باء - سياسات الاستثمار والمعاهدات والتميسير.....28
- جيم - تنمية المشاريع.....30
- دال - الشفافية المؤسسية والمحاسبة والتأمين.....32

- الجزء الثالث - تيسير التجارة وتطوير بناء القدرات والعلم والمعلومات والاتصالات .....35
- ألف - لوجستيات التجارة .....36
- باء - بناء القدرات من خلال تنمية الموارد البشرية.....37
- جيم - العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية.....41
- دال - تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاقتصاد المعلوماتي.....42
- الجزء الرابع - إدارة الديون - برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي.....45
- الجزء الخامس - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية  
والدول الجزرية الصغيرة النامية .....49
- الجزء السادس - السلع الأساسية .....53
- الجزء السابع - المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.....55





# مقدمة

الهدف من التعاون التقني في الأونكتاد  
وخصائصه

## ألف - الهدف

ترمي أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني إلى مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تدعيم قدراتها على نحو يعزز مشاركتها الفعالة في الاقتصاد العالمي، لا سيما في مجال التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد الدولي.

ويشمل ذلك ما يلي:

- مساعدة البلدان النامية على فهم مشاكلها الاقتصادية فهماً أفضل وإيجاد حلول مكيّفة؛
- تدعيم القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية من أجل وضع وتنفيذ سياسات إيمائية وإيجاد بيئة مؤسسية تفضي إلى التنمية المستدامة؛
- تمكين البلدان النامية من أن تصبح أطرافاً مفاوضة فعالة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار على الصعيد الدولي، إضافة إلى مساعدتها على تنفيذ نتائج تلك المفاوضات.

وترمي أنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها الأونكتاد إلى تعزيز القدرة الذاتية للبلدان النامية لتمكينها من وضع سياسات نابعة من الواقع المحلي وتنفيذها وتقييمها من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تنمية قطاعها الإنتاجي المحلي وتنويعه؛ (ب) وضع سياسات تجارية واستثمارية واستراتيجيات تفاوضية وتنفيذها؛ (ج) تطوير خدمات لدعم التجارة في إطار ما يحدد من أهداف مع مراعاة البيئة الاقتصادية الدولية المتغيرة.

## باء - السمات

يرتكز عمل الأونكتاد على ثلاثة أركان هي أعمال البحث والتحليل التي تضطلع بها الأمانة، والعمل المتعلق بالمداولات الحكومية الدولية الرامية إلى بناء توافق في الآراء، والتعاون التقني. وتشكل هذه الأركان كلاً متماسكاً ومتداخلاً.

ويغطي عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني مجموعة واسعة من القضايا. فهو يكمل ويدعم العمل التحليلي الموجه صوب السياسات والعمل المرتبط بمداولات الأجهزة الحكومية الدولية. ويُضطلع بهذا العمل في المقام الأول من خلال تنفيذ مشاريع للتعاون التقني، وبالتركيز على محاور تحليل السياسات وبناء قدرات الطاقات البشرية والمؤسسات، فضلاً عن جهود الترويج.

ويتطلب التسيير الاقتصادي الوطني ما يلي: (أ) وضع سياسات وأطر تشريعية/تنظيمية لإدارة الاقتصاد؛ (ب) القدرة على تنفيذ السياسات والأنظمة والقوانين؛ (ج) إقامة مؤسسات لتنفيذ هذه السياسات والأنظمة والقوانين.

ويؤدي عمل الأونكتاد في مجال التعاون التقني دوراً هاماً في سياق عملية التسيير الاقتصادي الوطني في البلدان المستفيدة، ويتمثل ذلك فيما يلي:

- تقديم مشورة ومساعدة على الصعيد السياسي من أجل وضع سياسات وقوانين وأنظمة؛
- تنفيذ برامج ومشاريع من أجل إنشاء أو تنمية مؤسسات تدعم تنفيذ وإعمال هذه السياسات والقوانين والأنظمة؛
- تقديم برامج تدريبية في سياق تنفيذ مشاريع ترمي إلى إيجاد القدرات أو تنميتها، من أجل إدارة المؤسسات المنشأة لتنفيذ السياسات وإنفاذ القوانين.

## جيم - ما هي أنواع المشاريع؟

يجري حالياً تنفيذ نحو 260 مشروعاً في أكثر من 100 بلد، وهي مشاريع تبلغ نفقاتها السنوية نحو 39 مليون دولار تموّل في معظمها من موارد خارج الميزانية.

ويُصطلح بأنشطة التعاون التقني على أساس مشاريع محددة قطرية أو دون إقليمية أو إقليمية أو أقاليمية تتسم بما يلي:

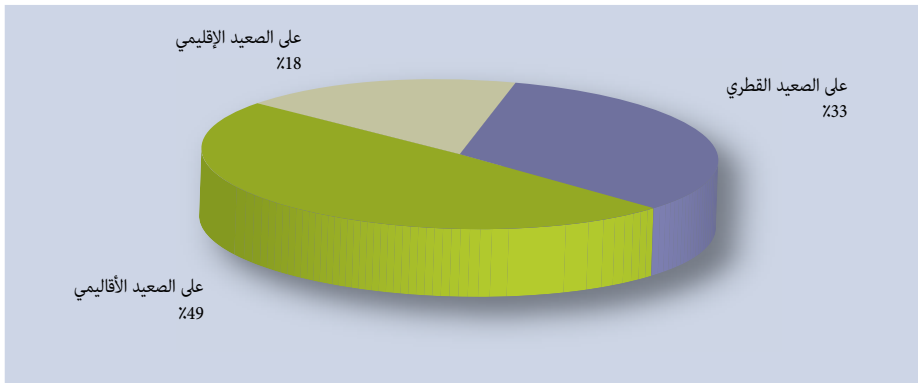
- تلبى المشاريع القطرية احتياجات محددة وطلبات واردة من فرادى البلدان. وتموّل هذه المشاريع عادة على المستوى القطري إما من الميزانية الوطنية أو من أموال المساعدة المتاحة من خلال برامج المساعدة الإنمائية التي يمولها المانحون المتعدّدو الأطراف أو الثنائون، أو بالاعتماد على القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية أو الإقليمية. وعلى الصعيد القطري، يسعى الأونكتاد وشركاؤه من أعضاء المجموعة المشتركة إلى إتاحة برامج مشتركة ومنسقة ذات صلة بالتجارة والقطاعات الإنتاجية. وتسهم المجموعة في إدراج القضايا السياساتية والعمليات المتعلقة بالتجارة والقطاعات الإنتاجية في سياق المشاريع النموذجية الجارية في إطار مبادرة «وحدة العمل في الأمم المتحدة» وفي جميع الخطط القطرية المنفذة على صعيد منظومة الأمم المتحدة؛

- تتيح المشاريع دون الإقليمية والإقليمية المساعدة التقنية لمجموعات من البلدان، وتراعي فيها الخصائص دون الإقليمية والإقليمية. وتُستهل عادة بناء على طلب محدد تقدمه مجموعة من البلدان، مثل تجمّع للتعاون الاقتصادي، أو، بدلا من ذلك، بناء على طلب من المؤتمر أو مجلس التجارة والتنمية.

- تتيح المشاريع الأقاليمية خدمة مُطية لجميع البلدان المشاركة. كما تشمل المشاريع التي تغلب عليها الصبغة التحليلية بطبيعتها والتي تُعدّ لدعم ما يقوم به الأونكتاد من أعمال البحث والتحليل المتعلقة بالسياسات. وتنشأ هذه المشاريع أيضاً عن طلبات جماعية من بلدان مختلفة وعن مبادرات تتخذها أمانة الأونكتاد استجابة لطلبات حكومية دولية محددة.

الرسم البياني 1

نفقات التعاون التقني بحسب نوع المشروع، 2011



## دال - من هم المستفيدون؟

السكان عموماً هم المستفيدون في النهاية من برامج بناء القدرات والتعاون التقني. فمستوى معيشة السكان يرتبط مباشرة بوضع اقتصاد البلد لأنهم مستهلكون ومنتجون وملتقون للنفقات العمومية.

والحكومات هي الجهات المستفيدة الرئيسية المباشرة من أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني. وهذه الخدمات متاحة لجميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سواء على نحو فردي أو من خلال المنظمات الحكومية الدولية، مثل التجمعات الإقليمية أو دون الإقليمية. وتولى الأولوية للبلدان الأقل نمواً. والمستفيدون الرئيسيون هم عادة المسؤولون في الإدارات الحكومية المعنية. وتختار البلدان المعنية المشاركين في أنشطة التدريب والأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية بالتشاور مع أمانة الأونكتاد.

ويمكن لفرادى الشركات، سواء كانت عامة أو خاصة، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن تستفيد من مشاريع الأونكتاد المتعددة من خلال حكومات بلدانها.

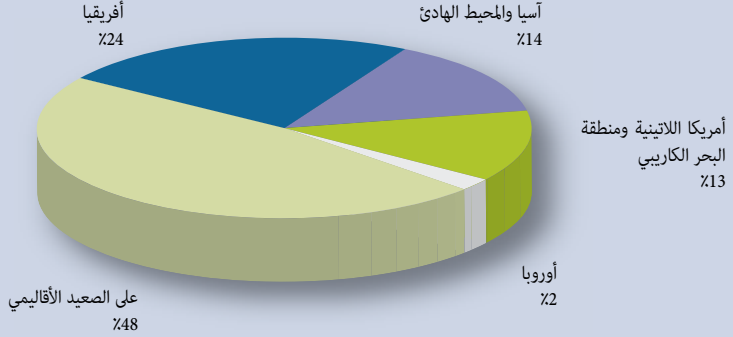
وبالتالي، فإن ممثلي القطاع الخاص، باعتبارهم جهات هامة ذات مصلحة على الصعيد الوطني، يُدعون بانتظام إلى أن يحضروا بالخصوص حلقات دراسية وحلقات عمل وطنية بشأن قضايا شتى، ما يساعدهم على فهم كيفية الاندماج في الاقتصاد العالمي فهماً أفضل.

ويساعد إشراك القطاع الخاص في أنشطة التعاون التقني على توعية أوساط الأعمال بالقضايا المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية وتبنيها للفرص الجديدة فضلاً عن تعزيز الحوار السياسي الوطني.

وتمثل المشاركة الفعلية للمستفيدين عاملاً ضرورياً لتحويل أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني إلى شركاء فعالين في عملية وضع برامج بناء القدرات وتنفيذها. ويتوقف ذلك على زيادة الاعتماد على الخبرة الموجودة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة، حيث يلزم أن تظل المشاركة الفعلية للمستفيدين والتزامهم الأولوية في هذا الصدد.

وتستفيد الأوساط الأكاديمية أيضاً من التعاون التقني الذي يتيح الأونكتاد، لا سيما - على سبيل المثال لا الحصر - عبر المعهد الافتراضي للتجارة والتنمية. وتنظم عادة العديد من أنشطة الأونكتاد التي تستهدف البرلمانيين والمجتمع المدني بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية.

الرسم البياني 2  
نفقات التعاون التقني بحسب المنطقة، 2011 (كنسبة مئوية إلى إجمالي النفقات السنوية)



## هاء - كيف ينفذ التعاون التقني؟

ينفذ التعاون التقني في إطار استراتيجية التعاون التقني للأونكتاد التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في تشرين الأول/أكتوبر 2003 (TD/B/50/7-TD/B/WP/167)؛ تنمية القدرات - TD/B/50/9-TD/B/WP/168؛ انظر الموقع [www.unctad.org](http://www.unctad.org)). وترمي الاستراتيجية إلى تعزيز دور التعاون التقني الذي يتيحه الأونكتاد في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وكذا زيادة التركيز على تنمية القدرات بوصفها محور العمليات. وتدعو الاستراتيجية إلى مواصلة ترشيد التعاون التقني الذي يتيحه الأونكتاد بالتركيز على المجالات المواضيعية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعمل الأمانة التحليلي. وتشجع الاستراتيجية تعزيز الشراكات مع المنظمات والوكالات الدولية الأخرى والتفاعل مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني. وتشدد على المشاركة الفعلية للمستفيدين وعلى أن تكون غاية التعاون التقني الجاري تلبية ما يرد من طلبات. وتولي الاستراتيجية الأولوية للأنشطة التي تدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأكثر احتياجاً.

وتكيف البرامج والمشاريع دوماً لتلبية احتياجات فرادى البلدان المعنية.

وأهم أشكال تنفيذ التعاون التقني هي:

- خدمات المشورة السياساتية والتقنية؛
- عمليات الاستعراض السياساتي المتعمق لمواضيع محددة (مثل الاستثمار والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار)؛
- دورات تدريبية أو حلقات دراسية أو تمارين محاكاة أو حلقات عمل أو ندوات بشأن قضايا محددة؛
- مواد حاسوبية متكاملة للتعاون التقني، ويشمل هذا الشق تركيب نظم لإدارة المعلومات وتقديم المشورة بشأن كيفية استعمالها؛
- إتاحة بيانات تتعلق بالتجارة والاستثمار.

وتتيح آليات تقييم فعالية خدمات التعاون التقني، التي يجري إدراجها في جميع مشاريع الأونكتاد، تكييف نوع الأنشطة وطريقة تنفيذها على نحو متواصل.



## واو - من أين تأتي الموارد؟

تموّل أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني من ثلاثة مصادر رئيسية هي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصناديق الاستثمارية، والميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يحصل الأونكتاد على أموال من الصناديق التجريبية لمبادرة «وحدة العمل في الأمم المتحدة» ومن مبادرات «توحيد الأداء» الأخرى.

وأما مساهمات الصناديق الاستثمارية فيقدمها طوعاً فرادى المانحين، وهم الحكومات والمؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف وقطاع الشركات ومؤسسات مختلفة.

وقد زادت هذه المساهمات باطراد في السنوات القليلة الماضية وهي تمول حالياً نحو 90 في المائة من برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

وأهم المانحين الممولين للصناديق الاستثمارية للأونكتاد هم الحكومات. وتمثل البلدان المتقدمة مصدراً هاماً من مصادر تمويل الصناديق الاستثمارية للأونكتاد. أما أهم المانحين الثنائيين فهم:

إسبانيا، ألمانيا، آيرلندا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

والمفوضية الأوروبية هي أيضاً مصدر رئيسي لدعم عدد من برامج الأونكتاد.

وأخذت البلدان النامية تزيد مساهماتها في أنشطة الأونكتاد في الصناديق الاستثمارية التابعة للأونكتاد. وتتخذ هذه المساهمات أحد الشكلين التاليين:

• المساهمات ذات الغرض العام المقدمة لصالح البلدان النامية الأخرى؛

• ترتيبات «التمويل الذاتي» التي تشمل تقديم الأونكتاد خدمات محددة في البلدان المعنية (مثلاً في مجال تحديث الجمارك أو إدارة الديون).

وتموّل هذه الخدمات عادة من القروض أو المنح التي يقدمها البنك الدولي أو مصارف التنمية الإقليمية.

وقد كان البرنامج الإنمائي في وقت من الأوقات المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني. وُموّل حالياً نحو 2 في المائة من هذه الأنشطة.

ويُعتمد على الميزانية البرنامجية العادية للأمم المتحدة في دعم أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني في إطار باي، الخدمات الاستشارية الإقليمية و”حساب التنمية”. ويمثل هذا المصدر حالياً نحو 5 في المائة من مجموع نفقات أنشطة الأونكتاد التنفيذية.

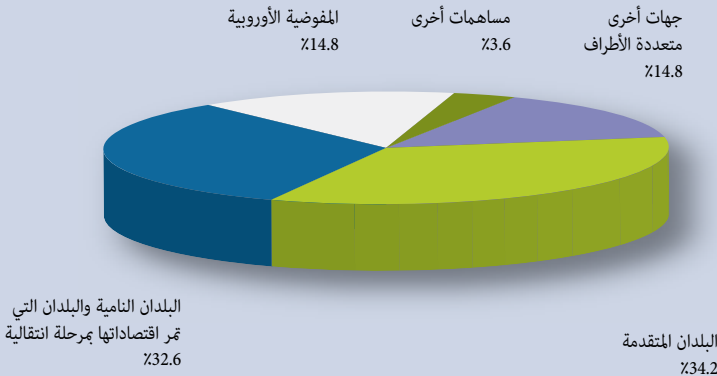
وآليات التمويل الجديدة، والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، وصناديق وحدة العمل في الأمم المتحدة مصممة خصيصاً للعمليات المشتركة بين الوكالات. وهي متاحة على الصعيد القطري لتمويل البرامج المشتركة. ويشكل هذا التمويل الجديد نحو 3 في المائة من برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني.

وقد صُمم صندوق الأونكتاد الاستثماري لأقل البلدان نمواً، المنشأ في عام 1996 في الأونكتاد التاسع، خصيصاً للبرامج المتعلقة بالبلدان الأكثر احتياجاً. ويضم الصندوق بابين. أما الباب الأول فيجتذب المساهمات غير المخصصة التي يمكن استعمالها في أي نشاط يدعم أقل البلدان نمواً دعماً عاماً. وأما الباب الثاني فيجتذب المساهمات المخصصة لأي نشاط محدد يدخل في نطاق أي من مجالات عمل الأونكتاد الرئيسية.

ويُشجّع الأونكتاد، في سياق ولايته المتعلقة بتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية، التعاون، «الثلاثي الأطراف» الذي ينطوي على تقديم بلد نام خدمات إلى البلد المستفيد بالاعتماد على تمويل مقدم من بلد ثالث.

الرسم البياني 3

مصدر المساهمات في الصناديق الاستثمارية، 2011 (كنسبة مئوية من مجموع المساهمات)



## زاي - من هم أهم شركاء الأونكتاد؟

الأونكتاد هو جهة التنسيق داخل الأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يرتبط بها في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة.

بيد أن الطابع المعقد للقضايا المطروحة يعني أن تغطيتها على الصعيد الدولي يتجاوز إمكانات أي منظمة بمفردها. وعليه، يحاول الأونكتاد أن يقدم مساهمة أكثر فعالية في أنشطة التعاون التقني بسعيه إلى التعاون الوثيق مع منظمات أخرى وشركاء آخرين.

ومن ثم، يبذل الأونكتاد جهوداً كبيرة، ويحظى في ذلك بتشجيع عملي من العديد من المانحين، من أجل إقامة وإدامة علاقات تعاون وتنسيق وثيقين مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وتجمعات التكامل الإقليمي بين البلدان النامية والمانحين الثنائيين، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ويتخذ هذا التعاون شكل برامج ومشاريع مشتركة واتفاقات رسمية وفرق عمل مخصصة وما شابه ذلك.

ويضطلع الأونكتاد بدور رائد في تحقيق الاتساق على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وكما ذكر سابقاً، أنشئت المجموعة المشتركة في عام 7002 لتكون أول الأمر أداة ومنتدى يسهمان في تحقيق هذا الاتساق على صعيد المنظومة. وتركز المجموعة على ضمان مراعاة القضايا المتعلقة بالتجارة والقدرات الإنتاجية المراعاة الملائمة في سياق عملية «توحيد أداء الأمم المتحدة».

وعملية «توحيد أداء الأمم المتحدة» مبادرة تدرج في إطار تحقيق اتساق العمل على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وتنطوي المبادرة على أعمال إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها نهجاً منسقاً ومتسقاً على الصعيد القطري.

وتتسم العضوية في المجموعة المشتركة بمرونتها وطابعها المفتوح. وأعضاء المجموعة في الوقت الراهن هم:

الأونكتاد، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، واللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة، أي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فضلاً عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ولا يزال البرنامج الإنمائي شريكا هاما. وسعيا إلى إقامة إطار جديد للعمل بين المنظمتين، أبرمت في عام 2009 مذكرة تفاهم جديدة بين الأونكتاد والبرنامج الإنمائي.

ويسهم الأونكتاد في عمليات البرمجة في الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك في سياق التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، اللذين يشرف عليهما منسقا الأمم المتحدة المقيمون بالتشاور مع السلطات الوطنية. ويتيح التقييم والإطار المذكوران لوكالات الأمم المتحدة وضع نهج متسق على الصعيد القطري يوافق الاحتياجات القطرية ويلبيها، ويعتمد على إسهام ومشاركة جميع الوكالات وفقا للأولويات الوطنية.

ويفضي التعاون الوثيق بين أعضاء المجموعة المشتركة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في سياق التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى المزيد من التآزر والتعاون. وهذا التعاون مفيد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.

كما يعمل الأونكتاد في إطار تعاون وثيق مع صندوق النقد الدولي في مجال إدارة الديون وإصلاح الجمارك والمعلومات التجارية وإدارة المخاطر والنقل والاستثمار، ومع البنك الدولي فيما يتعلق بإتاحة دورات تدريبية محددة وأنشطة تعاون تقني متعلقة بالتجارة.

وينفذ الأونكتاد وست وكالات دولية أخرى، هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التجارة العالمية، الإطار المتكامل والمعزز لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً. ويرمي هذا البرنامج إلى مساعدة أقل البلدان نمواً على الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر المشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وبناء القدرات في مجال الموارد البشرية وتعزيز قدرات التوريد وتحسين القدرة التنافسية في مجال التصدير. ويؤدي الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع وكالات رئيسية أخرى، دوراً فعالاً في تنفيذ هذا الإطار. وتدعم جميع أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني المتعلقة بأقل البلدان نمواً الإطار المتكامل وتكمله.

كما يسعى الأونكتاد إلى إنشاء روابط وثيقة مع القطاع الخاص، وبالتحديد مع المنظمات غير الحكومية.

وتعتبر المنظمات غير الحكومية شريكاً كاملاً الأهلية في هذا الصدد لأن بإمكانها المساهمة في مختلف برامج التعاون التقني، ليس مالياً في بعض الحالات فحسب، بل أيضاً، وعلى وجه الخصوص، «تقنياً»؛ لأن بإمكانها المساعدة في وضع تلك البرامج وتنفيذها.

وتعمل منظمات أخرى بشكل وثيق مع الأونكتاد بخصوص قضايا محددة تتعلق بالتعاون التقني.

## حاء - كيف يمكن طلب الاستفادة من التعاون التقني؟

ينبغي للبلدان الأعضاء في الأونكتاد أو للمؤسسات الإقليمية التي ترغب في طلب الاستفادة من التعاون التقني الذي تتيحه أمانة الأونكتاد أن تقدم طلباً خطياً يشير إلى طبيعة المساعدة المطلوبة ومحتوياتها.

وينبغي توجيه الطلبات إلى العنوان التالي:

### Technical Cooperation Service

UNCTAD

Palais des Nations

CH-1211 Geneva 10

SWITZERLAND

الهاتف: +41 22 917 5594

الفاكس: +41 22 917 0043

البريد الإلكتروني: [tc@unctad.org](mailto:tc@unctad.org)

الموقع الشبكي: <http://www.unctad.org>

ويمكن تقديم الطلبات أيضاً عبر أقرب مكتب منسق مقيم للأمم المتحدة.

وستنظر أمانة الأونكتاد، بالتشاور مع الجهة المستفيدة المقدمة للطلب، في إرسال بعثة لبحث الحقائق قصد تحديد جميع جوانب الأنشطة المقترحة. ومتى حُددت مبررات النشاط يسعى الأونكتاد، بالتعاون مع الجهة المستفيدة، إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروع.

ويمكن الاطلاع على التقارير السنوية عن التعاون التقني، إضافة إلى آخر المعلومات بشأن المنشورات وأنشطة التعاون التقني وقاعدة البيانات واجتماعات الأونكتاد، في الموقع الشبكي للأونكتاد على العنوان [www.unctad.org](http://www.unctad.org) - الصفحات المخصصة للتعاون التقني.

## مجالات الأنشطة وأهم برامج التعاون التقني في الأونكتاد

تشمل برامج ومشاريع الأونكتاد في مجال التعاون التقني أنشطة متنوعة تدرج في مجالات شتى من أهمها التجارة الدولية والتمويل والاستثمار وتنمية المشاريع وتيسير التجارة والتكنولوجيا. ويصف هذا الفصل أهم المشاريع والبرامج التي يضطلع بها الأونكتاد.





# الجزء الأول

التجارة الدولية في السلع والخدمات

ترمي البرامج المعروضة هنا إلى توسيع نطاق فرص البلدان النامية في مجال التجارة من خلال بناء قدراتها في هذا المجال بتقديم خدمات المشورة السياساتية وإتاحة الوصول إلى المعلومات والتدريب. وينصب التركيز على توسيع نطاق الفرص المتاحة في أسواق التصدير وتعزيز هذه الفرص.

## ألف - التحليل والبحث المتعلقين بالتجارة

يُضطلع بنوعين مهمين من أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في سياق التحليل والبحث المتعلقين بالتجارة، وهما: (أ) إيجاد وإدامة أدوات تحليلية وقواعد بيانات جديدة وتحسينها وتطويرها، مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل، وقاعدة بيانات جديدة بشأن التدابير غير التعريفية؛ (ب) إجراء دراسات تحليلية سياساتية بشأن القضايا الراهنة والناشئة في التجارة الدولية التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركتها في القطاعات الجديدة والحيوية في التجارة العالمية والتجارة فيما بين دول الجنوب.

### أولاً - نظام التحليلات والمعلومات التجارية

يتيح هذا البرنامج إمكانية تجميع معلومات تجارية محوسبة ونشرها بطريقة تفاعلية.

وتتمثل الأهداف من هذا النظام فيما يلي:

- زيادة شفافية الشروط التجارية الدولية؛
- تيسير التجارة؛
- توفير نظام معلوماتي شامل يستعمله واضعو السياسات والفاعلون الاقتصاديون العاملون في مجال التصدير.

### ثانياً - حصر التدابير غير التعريفية وتقييمها كمياً<sup>(1)</sup>

ينفذ العمل المتعلق بهذا المجال في سياق مشروع نموذجي. والغرض منه هو وضع منهجية محكمة لتحديد التدابير غير التعريفية، إلى جانب الحواجز التي يواجهها التجار في البلدان المشاركة في المشروع النموذجي، وتجميع بيانات عن تلك التدابير والحواجز بالاعتماد على معلومات مستمدة من مصادر رسمية. ومن شأن المشروع أن يعزز الفهم العام لمسألة التدابير غير التعريفية ويساعد فيما يلي:

- تحديد أنواع وأسباب الحواجز غير التعريفية التي تعيق التجارة؛

<sup>(2)</sup> <http://mtbinfo.org>



- اختبار جدوى القالب الأولي المستخدم لتصنيف التدابير غير التعريفية؛
  - استكشاف خيارات نطاق جمع البيانات - من قبيل استخدام بوابة شبكية ودراسة استقصائية - في إطار الشكل الجديد للتصنيف من أجل تحصيل أقصى ما يمكن من بيانات؛
  - تحديد واقتراح خيارات ممكنة لزيادة دقة البيانات وصيانة قاعدة بيانات متممة بالتعقيد.
- ويشمل المشروع النموذجي بلدانا منتقاة. ومن شأنه أن يكون بمثابة دعامة لجهد لاحق تضطلع به عدة وكالات فيما يتعلق بجمع بيانات عن التدابير غير التعريفية وتصنيفها وتقييمها كميًا واستنتاج تأثيراتها الإنمائية، كما يتوخى من المشروع أن يفيد في المفاوضات التي ستجرى مستقبلاً.
- ويُضطلع بأنواع الأنشطة التالية استناداً إلى أدوات وقواعد بيانات تحليلية:
- تنسيق عمل فريق الدعم المشترك بين الوكالات فيما يتصل بتحديد مفاهيم التدابير غير التعريفية وتصنيفها وجمع البيانات المتعلقة بها وتقييمها كميًا؛
  - عقد دورات تبيانية وطنية وإقليمية بشأن الأدوات التحليلية المتاحة ونتائج النمذجة المتعلقة بالتدابير غير التعريفية؛
  - تنظيم أنشطة تدريبية موجهة لجهات الوصل الوطنية والإقليمية (رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، وجماعة دول الأنديز، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، فضلاً عن اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، بشأن استخدام قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية؛
  - إسداء خدمات استشارية لدعم البلدان النامية في تقييم المفاوضات التجارية، بما في ذلك المفاوضات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق غير الزراعية؛
  - تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية مكثفة موجهة للمندوبين لدى منظمة التجارة العالمية والأونكتاد.
- وفيما يتعلق بالدراسات السياسية، يتمثل الهدف الرئيسي في تعميم تحليلات وعروض بشأن قضايا السياسات التجارية في سياق أنشطة التعاون التقني التي ينظمها الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية (منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وغيرها) ومنظمات المجتمع المدني (الجامعات المحلية والمجامع الفكرية وغير ذلك من مؤسسات البحث).

## ثالثاً - تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الحيوية والجديدة للتجارة الدولية

يرمي هذا البرنامج إلى تعزيز قدرة التوريد في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتصل بالقطاعات الحيوية والجديدة للتجارة الدولية، وذلك عن طريق الابتكار والتواصل وتقاسم المعلومات.

ويتبع البرنامج خطوات مترابطة في تحقيق الأهداف والأنشطة التالية:

- تعزيز فهم التجارب الناجحة وتعميمها من أجل بناء قدرات جديدة في مجال إنتاج وتصدير منتجات وخدمات حيوية وجديدة؛
- إجراء دراسات تشخيصية، تشمل إعداد مواد تدريبية متكاملة، من أجل تقييم الجدوى الاقتصادية لدخول البلدان النامية في عمليات إنتاجية وتجارية في قطاعات حيوية وجديدة معيّنة؛
- تنظيم حلقات عمل وطنية/إقليمية من أجل تقديم التدريب وإقامة شبكات لتقاسم المعرفة والمعلومات؛
- المساعدة في وضع استراتيجيات وطنية/إقليمية من أجل تحسين القدرة التوريدية التنافسية، والاستثمار، وظروف الدعم السوقي، وتدابير تيسير التجارة في فِرادى القطاعات؛
- تقديم دعم تقني على صعيد المتابعة إلى الحكومات والقطاع الخاص فيما يتصل بإعداد استراتيجيات التنفيذ؛
- إقامة شبكات معرفية فعالة تجمع بين القطاعين العام والخاص وشراكات من أجل تنفيذ استراتيجيات وطنية أو إقليمية ترمي إلى تنويع الصادرات لتشمل القطاعات الحيوية والجديدة في مجال التجارة العالمية؛
- تنظيم مؤتمرات/حلقات عمل من أجل تعزيز شبكات قائمة على شراكات معرفية بين القطاعين العام والخاص.

## باء - المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

يوظف الأونكتاد بأنشطة للتعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة تساعد على استفادة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، من الاندماج في النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية والمفاوضات

التجارية لتحقيق مكاسب إثمائية وللمحد من الفقر. ويشمل ذلك أنشطة ترمي إلى رصد تطور النظام التجاري من منظور إثمائي وتقييمه، ووضع سياسات وتحليلات للتجارة الوطنية تتعلق بالحد من الفقر، وتطوير التجارة والقدرات التجارية. ومن القضايا الرئيسية التي يتعين معالجتها مسألة المعاملة الخاصة والتفاضلية، والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتجارة الخدمات، والعلاقة بين التنمية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والمقاييس المرجعية للتنمية (كما في قطاع الخدمات)، والتجارة والفقر، والتجارة والقضايا الجنسانية. ومن مجالات التركيز الرئيسية أيضاً التداخل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية. ويساعد الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد أولوياتها التفاوضية وقدرتها على التفاوض وعلى تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

ويقدم الدعم من خلال بناء القدرات والخدمات الاستشارية وحلقات العمل والحلقات التدريبية الموجهة للبلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من أجل بناء قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (يشمل البرنامج تقديم المساعدة قبل عملية الانضمام وخلالها وبعدها)؛
- أنشطة بناء القدرات، التي تنطوي على تعاون مع القطاع الخاص، من أجل تدعيم رسم السياسات في مجال الخدمات وتعزيز التجارة الدولية في الخدمات؛
- تقديم المساعدة في سياق المفاوضات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية وبين هذه البلدان والبلدان المتقدمة؛
- المساعدة على تحسين استعمال مخططات نظام الأفضليات المعمم وغيرها من ترتيبات التجارة التفضيلية؛
- أنشطة تدريب في مجال الدبلوماسية التجارية تتعلق بالمفاوضات التجارية؛
- أنشطة تدريب على آليات تسوية المنازعات التجارية؛
- دعم أنشطة شاملة لشعب مختلفة تتعلق مثلاً بمدخلات الإطار المتكامل والمعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً والمشاركة في دورات الأونكتاد التدريبية بشأن "القضايا الأساسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي" بموجب الفقرة 166 من خطة عمل الأونكتاد العاشر؛
- دعماً تقنياً لإسناد المفاوضات الجارية في إطار لجنة المشاركين في النظام الشامل للأفضليات

التجارية، إضافة إلى المساعدة في تعميم المعلومات المتعلقة بهذا النظام على الجمهور.

## جيم - التجارة والبيئة والتنمية

يشارك الأونكتاد في برنامج عمل واسع النطاق يرمي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموًا، لتمكينها من تحقيق التآزر بين السياسات التجارية والبيئية وإخضاعها لنهج موجه نحو التنمية. والهدف الطويل الأجل الأساسي لبرنامج الأونكتاد في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات المتعلقين بالتجارة والبيئة والتنمية هو تعزيز قدرة البلدان النامية على تحليل تلك القضايا ومعالجتها على المستوى القطري والإقليمي والدولي على نحو يتماشى مع أولوياتها الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، يعزز الأونكتاد آليات عملية ترمي إلى معالجة مشاكل معينة حددها من خلال أنشطته في مجال التعاون التقني أو العمل الحكومي الدولي، أو إلى تعزيز التجارة في المنتجات التي تراعي البيئة. وتركز أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجالات التجارة والبيئة والتنمية على عدد من المواضيع ذات الأولوية:

- قضايا الوصول إلى الأسواق، بما فيها المتطلبات البيئية والقدرة التنافسية في ميدان التصدير، إضافة إلى الفرص التجارية للمنتجات المفضلة بيئيًا؛
- تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية؛
- حماية التنوع الأحيائي والمعارف التقليدية واستعمالهما استعمالاً مستداماً؛
- أنشطة متنوعة يُضطلع بها في مجال التعاون التقني في إطار فرقة العمل من أجل بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- مساعدة البلدان النامية على اغتنام الفرص التجارية والاستثمارية للنظام المناخي الناشئ وسوق الكربون؛
- أنشطة تضطلع بها فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمطابقة في مجال الزراعة الطبيعية التي أنشأها الأونكتاد والفاو والاتحاد الدولي لحركات الزراعة الطبيعية؛
- فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق؛
- بناء القدرات من أجل تحسين عملية رسم السياسات والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية؛
- أنشطة وشراكات يضطلع بها في سياق مبادرة التجارة البيولوجية على الصعيد الوطني

## والإقليمي ودون الإقليمي؛

• الأنشطة والشراكات المضطلع بها في سياق البرنامج المتعلق بتغير المناخ.

ويشكل الموقع الشبكي للأونكتاد الخاص بالتجارة والبيئة والتنمية<sup>(2)</sup> في حد ذاته أداة لبناء القدرات ومصدراً غنيا بالمعلومات المتعلقة بأهم قضايا التجارة والبيئة التي تهم البلدان النامية. وإضافة إلى الأنشطة العامة الموصوفة أعلاه، للأونكتاد مزيد من البرامج المتخصصة في مجال التجارة والتنمية:

أولاً - مبادرة التجارة الأحيائية<sup>(3)</sup>

ترمي هذه المبادرة إلى حفز التجارة والاستثمار في المنتجات القائمة على التنوع الأحيائي في البلدان النامية لتعزيز التنمية المستدامة تماشياً مع الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي (الأحيائي)، وهي:

(أ) صون التنوع الأحيائي؛

(ب) الاستعمال المستدام لمكوناته؛

(ج) التقاسم العادل والمنصف للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية.

وتتعاون الجهة القائمة على المبادرة تعاوناً وثيقاً مع جهات فاعلة شتى، بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأصلية والأوساط الأكاديمية، من أجل وضع برامج تعزز قدرة البلدان النامية على إنتاج منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة مستمدة من التنوع الأحيائي، لتزود بها الأسواق المحلية والدولية.

وتشمل المبادرة ثلاثة مكونات متكاملة، هي:

• برامج وطنية وإقليمية؛

• وضع السياسات وتيسير التجارة؛

• خدمات الإنترنت.

<?>www.unctad.org/trade\_env<?>(3).

<?>www.biotrade.org<?>(4).

## ثانياً - البرنامج المتعلق بتغير المناخ<sup>(4)</sup>

يركز عمل الأونكتاد في مجال تغير المناخ على تأثير التجارة والاستثمار على نظام المناخ الناشئ وسوق الكربون، مع التشديد بوجه خاص على الفرص الممكنة المتاحة للبلدان النامية. ويدعم البرنامج إنشاء كيانات تنفيذية مشتركة بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية تيسير الاستثمارات وتحقيق أكبر قدر من مزايا التنمية المستدامة التي تتيحها آلية التنمية النظيفة، وهي إحدى «آليات المرونة» الواردة في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والهدف الرئيسي هو تعزيز مشاركة البلدان النامية في سوق الكربون الناشئة من خلال استعمال تكنولوجيات نظيفة وضم جهود الحكومات والصناعة والمجتمع المدني.

## دال - سياسات المنافسة والاستهلاك<sup>(5)</sup>

ترمي أنشطة الأونكتاد في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات بشأن سياسات المنافسة والاستهلاك إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، إضافة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وضع سياسات وتشريعات تتعلق بالمنافسة أو تنقيحها، وعلى المساهمة في بناء القدرات المؤسسية الوطنية، وتحسين فهم المسؤولين الحكوميين وأصحاب المشاريع الخاصة لقوانين وسياسات المنافسة، ودعم التعاون الإقليمي. ويتيح الأونكتاد التعاون التقني المتعلق بإعداد السياسات والتشريعات الوطنية في مجالي المنافسة وحماية المستهلك أو اعتمادها أو تنقيحها أو تنفيذها. وتساهم هذه المساعدة في فهم القضايا المعنية فهماً أفضل وتساعد في بناء القدرات المؤسسية الوطنية في مجال إنفاذ تشريعات المنافسة إنفاذاً فعالاً. وتقدم هذه المساعدة عبر بعثات تدريبية واستشارية وحلقات دراسية وحلقات عمل وطنية.

ويمكن وصف أهم أنواع أنشطة التعاون التقني كما يلي:

- تقديم المعلومات عن الممارسات المنافسة للمنافسة ووجودها ومضارها المحتملة على الاقتصاد. وقد يشمل ذلك دراسة هذه الممارسات في بلد بعينه؛
- حلقات دراسية تمهيدية موجهة إلى جمهور واسع، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والأكاديميون، إضافة إلى أوساط الأعمال والمستهلكين؛

(5) [www.unctad.org/ghg](http://www.unctad.org/ghg)

(6) [www.unctad.org/en/subsites/cpolicy](http://www.unctad.org/en/subsites/cpolicy)

- مساعدة الدول أو المنظمات الإقليمية التي تعمل على وضع تشريعات المنافسة بتزويدها بمعلومات عن هذه التشريعات في بلدان أخرى أو بتقديم المشورة إليها بشأن صياغتها؛
- خدمات استشارية من أجل إنشاء سلطات تُعنى بمسائل المنافسة وإنفاذ سياسات المنافسة. وهذا يشمل عادة تدريب المسؤولين المكلفين بالمراقبة الفعلية للممارسات المنافية للمنافسة، وقد يشمل عقد حلقات عمل تدريبية و/أو تقديم تدريب أثناء العمل مع السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان التي لها تجارب في مجال المنافسة؛
- حلقات دراسية للدول التي اعتمدت تشريعات في مجال المنافسة أو التي لها تجارب في مراقبة الممارسات المنافية للمنافسة، أو ترغب في إنفاذ تشريعات المنافسة، أو في استشارة بعضها بعضاً في حالات محددة وتبادل المعلومات؛
- إجراء استعراض طوعي من جانب النظراء يتناول قوانين وسياسات المنافسة ومؤسسات إنفاذها في البلدان المهتمة، ويشمل ذلك تقديم المساعدة في أنشطة المتابعة المتعلقة بتوصيات الاستعراض من جانب النظراء؛
- مساعدة الدول أو المنظمات الإقليمية التي ترغب في تنقيح تشريعاتها في مجال المنافسة والتماس مشورة الخبراء من السلطات المعنية بالمنافسة في الدول الأخرى من أجل تعديل قوانينها على نحو يتسم بأكثر فعالية ممكنة؛
- مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في تعزيز تقييمها لآثار المناقشات المتعددة الأطراف على قضايا المنافسة.







# الجزء الثاني

الاستثمار وتنمية المشاريع

يشكل الأونكتاد في سياق ولايته المتعلقة بالتجارة والتنمية ضمن منظومة الأمم المتحدة جهة وصل تعنى بشؤون الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرمي عمل الأونكتاد إلى بناء القدرات الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية عن طريق تنمية الاستثمار والمشاريع.

## ألف - الاتجاهات والتأثيرات والسياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية

### أولاً - تقرير الاستثمار العالمي<sup>(6)</sup>

يتيح تقرير الاستثمار العالمي منذ عام 1991 (أ) بيانات محدثة وشاملة بشأن المسائل المتعلقة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية؛ و(ب) يحلل الاتجاهات والتطورات الحاصلة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ و(ج) يبحث انعكاسات أنشطة الشركات عبر الوطنية فيما يتصل بهذه الاتجاهات؛ و(د) يقيم قضايا السياسات الدولية والوطنية التي تهم البلدان النامية. وتقرير الاستثمار العالمي أداة رئيسية تساعد واضعي السياسات على تحسين فهمهم للقضايا الناشئة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والانعكاسات السياسية على التنمية، وبالتالي تحسين قدرتهم على وضع سياسات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في أهدافهم الإنمائية. وترمي المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في هذا المجال إلى:

- إتاحة خبرة تحليلية وتقنية لواضعي السياسات فيما يتعلق بشؤون الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق إعداد تقرير الاستثمار العالمي،
- الإسهام في بناء القدرات في البلدان النامية عن طريق آلية الاستعراض من جانب النظراء وتنظيم حلقات عمل؛
- تعزيز تأثير التقرير عن طريق تيسير نشر نتائجه وتوصياته السياسية من خلال أنشطة المتابعة، التي تشمل حلقات العمل والحلقات الدراسية وغير ذلك من الأنشطة الموجهة إلى واضعي السياسات، الأمر الذي يزيد من فهم قضايا الاستثمار الخاص الرئيسية وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية.

## ثانياً - بناء القدرات في مجال الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(7)</sup>

يشكل نقص المعلومات الوجيهة والموثوقة والمتاحة في أوانها بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، إلى جانب عدم كفاية القدرة على تحليل هذه المعلومات، جزءاً من مشكلة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من البلدان النامية (لا سيما أقل البلدان نمواً). ويحول ذلك دون اتخاذ هذه البلدان قرارات ملائمة ووضعها سياسات إيمائية المنحى بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. لذا يسعى الأونكتاد إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان، عن طريق وضع سياسات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى بيانات جيدة عن هذا الاستثمار ومعلومات عن الشركات عبر الوطنية العاملة في المنطقة أو البلد. ويهدف الأونكتاد على وجه التحديد إلى ما يلي:

- تعزيز قدرة الوكالات الحكومية في البلدان النامية على تجميع ونشر وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية عن طريق تنفيذ المعايير المنهجية الموصى بها دولياً؛
- تمكين السلطات الوطنية من إنشاء وإدانة قواعد بيانات محدثة وذات جودة عالية؛
- تعزيز قدرة السلطات الوطنية على تحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية وعلى تقييم تأثيرهما على الاقتصاد؛
- تعزيز إقامة شبكات تواصل بين السلطات الوطنية المعنية بتجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والإبلاغ عنها، وبالقضايا السياسية لهذا الاستثمار، وبأنشطة تعزيز الاستثمار، حتى يتسنى لها تيسير تبادل خبراتها؛
- تعزيز التعاون الإقليمي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الأقليمي ومن خلال تنسيق البيانات المتعلقة بهذا الاستثمار، التي يمكن استخدامها كمنطلق تستند إليه المجموعات الإقليمية لتتمكن من وضع خطة إقليمية ومبادرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

## ثالثاً - الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة والتنمية

ترمي المساعدة المقدمة في هذا المجال إلى تقديم معلومات وتحليلات من شأنها أن تساعد واضعي السياسات على رسم سياسات تدعم على أفضل وجه أهدافها واستراتيجياتها الإيمائية في قطاع السياحة.

## باء - سياسات الاستثمار والمعاهدات والتيسير

الأونكتاد هو أحد مراكز التفوق المعترف بها دولياً في مجال تعزيز الاستثمار من أجل التنمية. وتسهم خدماته القائمة على الخبرة في تحسين البيئات الاستثمارية وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان لتمكينها من اجتذاب الاستثمار والاستفادة منه.

### أولاً - اتفاقات الاستثمار الدولية<sup>(8)</sup>

يُنَفَّذ برنامج العمل المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية ليكون حلقة وصل في منظومة الأمم المتحدة لجميع المسائل المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية، كما يتيح البرنامج منتدى للارتقاء بفهم القضايا المتعلقة بهذه الاتفاقات وبعدها الإجمالي، بما في ذلك ما يتعلق بتسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر. وتهدف أنشطة المساعدة التقنية إلى مساعدة البلدان النامية على المشاركة بأكثر فعالية ممكنة في عملية وضع قواعد الاستثمار. ويضطلع بالأنشطة التالية استناداً إلى العمل البحثي (السلسلة الموجهة للمفاوضين وواضعي السياسات وراصدي تنفيذ اتفاقات الاستثمار الدولية وقواعد البيانات) الذي تغذيه المناقشات الحكومية الدولية:

- تنظيم دورات للتدريب وبناء القدرات وحلقات عمل تتمثل فيما يلي: دورات تدريبية إقليمية، تسبقها في كثير من الأحيان دورات تعلم عن بعد، بشأن المفاوضات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية وقضايا تسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين، وحلقات عمل كيفية بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية؛
- خدمات استشارية مخصصة موجهة للبلدان التي تطلبها، تتعلق باستعراض اتفاقات الاستثمار الدولية، وبوضع و/أو تحديث الأطر القانونية للاستثمار، وبسياسات تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمرين وتجنبها؛
- اجتماعات تقنية تعقد بالتعاون مع منظمات أخرى ومساهمات في مؤتمرات وحلقات دراسية محددة.

### ثانياً - برامج استعراض سياسات الاستثمار ومتابعتها<sup>(9)</sup>

يتيح برنامج استعراض سياسات الاستثمار، الذي بدأ العمل به في عام 1999، تقييماً مستقلاً وموضوعياً للبيئة السياساتية والتنظيمية والمؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر ويتضمن توصيات مقدمة إلى الحكومات بشأن مسألة اجتذاب تدفقات الاستثمار وبلوغ أقصى فوائد يمكن جنيها من

(9) [www.unctad.org/iiia](http://www.unctad.org/iiia)

(10) [www.unctad.org/ipr](http://www.unctad.org/ipr)

زيادة هذا الاستثمار.

ويجري استعراض سياسات الاستثمار وفق برنامج متعدد المراحل يبدأ بتقييم قطري محدد وتقرير استشاري يُخضعان لاستعراض تقني من جانب النظراء على الصعيد الوطني والدولي ولاستعراض حكومي دولي على المستوى الوزاري. وتنتهي العملية بأنشطة تقديم المساعدة التقنية لدعم البلدان المستفيدة في تنفيذ التوصيات السياساتية المنتقاة.

وقد كان للبرنامج تأثير كبير من حيث إيجاد توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة ومن حيث كسب تأييد والتزام السلطات الوطنية على أعلى المستويات فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات الموصى بها.

### ثالثاً - تيسير الاستثمار

يساعد الأونكتاد البلدان النامية في تدعيم قدرتها على إيجاد وإدارة الإطار السياسي والمؤسسي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي والحفاظ عليه وفي إيجاد مناخ تنفيذي يمكن فيه للاستثمار الأجنبي المباشر والمشاريع التجارية الدولية أن تزدهر. وتنطوي المساعدة المقدمة في هذا الصدد على العناصر التالية:

- سلسلة المشورة الاستثمارية: وهي منشورات عملية تشمل مجموعات مواد متكاملة وكتيبات تناول المسائل المتعلقة بتعزيز الاستثمار وتيسيره وعمل وكالات تشجيع الاستثمار؛
- خدمات استشارية بشأن استراتيجيات تشجيع الاستثمار والحفاظ عليه، والترويج السياسي الفعال، وتوحيد خدمات تيسير الاستثمار والمتابعة؛
- حلقات عمل لبناء القدرات استناداً إلى العمل الاستشاري والتحليلي الذي يطلع به الأونكتاد. وتنظم هذه الأنشطة التدريبية على المستويين الوطني والإقليمي، وكثيراً ما يجري ذلك بالتعاون من منظمات شريكة، بما فيها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار؛
- تنظيم منتدى الاستثمار العالمي الذي يعقد كل سنتين، إلى جانب اجتماعات دولية أخرى وأنشطة تواصلية.

### رابعاً - برامج أخرى ذات صلة بالاستثمار

- أفضل الممارسات في مجال الاستثمار من أجل التنمية: يرمي هذا العمل إلى إتاحة خلاصة عن تجارب سياساتية ميسرة وعملية يمكن أن تساعد كأداة يسترشد بها في وضع السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

- الملكية الفكرية والتنمية: الأونكتاد جهة مفوضة يبحث البعد الإيمائي لحقوق الملكية الفكرية. وفي هذا السياق يضطلع بما يلي:
  - (أ) إجراء بحث وتحليل بشأن الآثار الإيمائية لحقوق الملكية الفكرية؛
  - (ب) تقديم المشورة إلى البلدان التي تطلبها بشأن أطر الملكية الفكرية الملائمة في ضوء احتياجاتها الإيمائية.
  - (ج) بناء القدرات المتعلقة بالقضايا القانونية والاقتصادية ذات الصلة بقدرات التوريد المحلية في المجال الصيدلاني، وفقا لأهداف الصحة العامة في البلدان المتعامل معها.
- أدلة الاستثمار والبوابات الشبكية: يتشارك الأونكتاد وغرفة التجارة الدولية في إنتاج هذه الأدوات. وتتيح أدلة الاستثمار أداة ترويجية للبلدان تضم معلومات موثوقة وشاملة عن فرص الاستثمار والإطار التنظيمي والبيئة العامة للأعمال التجارية. أما البوابة الشبكية فهي موقع إلكتروني يقدم إلى المستثمرين معلومات وبيانات وجيهة بشأن مناخ الاستثمار في بلد ما وفرص الاستثمار فيه. وهي تساعد أيضا وكالات تشجيع الاستثمار في مرافقة المستثمرين طوال عملية الاستثمار.

## جيم - تنمية المشاريع

يسعى الأونكتاد إلى تعزيز فهم البلدان النامية وقدراتها فيما يتعلق بوضع سياسات ترمي إلى تحفيز تنمية المشاريع، بما في ذلك على صعيد السياحة الإلكترونية. ويستجيب برنامج تنمية المشاريع للحاجة إلى وضع استراتيجيات جديدة لتنمية المشاريع، عن طريق تقديم مشورة سياساتية إلى الحكومات ومن خلال العمل مع المؤسسات المحلية على حفز إنشاء المشاريع وتشجيع نموها السليم في البلدان النامية. ويساعد البرنامج الدول الأعضاء في إيجاد سياسة مواتية وممكنة وبيئة تنظيمية، كما يساعدها في دعم الدور الهام الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد بصورة عامة، وبخاصة فيما يتصل بإيجاد فرص العمل.

### أولاً - برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك)<sup>(10)</sup>

يرمي برنامج تطوير المشاريع إلى تعزيز المهارات وإلى مساعدة أصحاب المشاريع الواعدين في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع وإلى تشجيع الأعمال التجارية. ويسهم البرنامج في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يشجع إيجاد ترابطات مشاريعية مع المؤسسات الكبرى، ومن ثم يؤدي إلى

إيجاد فرص العمل وزيادة الاستثمار وعموماً إلى تعزيز التنمية الاقتصادية على الصعيد الإقليمي. وتحدد منهجية هذا البرنامج في تطوير المشاريع، التي برهنت عن جدواها، عشرة مجالات رئيسية من مجالات المهارة ذات الصلة بتطوير المشاريع والمرتبطة بسلسلة من الجوانب السلوكية. ويتيح البرنامج، إلى جانب المنهجية، مراكز لدعم المشاريع تقدم خدمات من قبيل الخدمات الاستشارية وحلقات العمل التدريبية في مجال إنشاء المشاريع سواء على صعيد القطاع العام أو الخاص. ويتولى الأونكتاد فضلاً عن ذلك ما يلي:

- يضطلع بإرساء ونقل منهجيات برنامج تطوير المشاريع لتستفيد منها المؤسسات الوطنية للأقطار التي تطلب ذلك؛
- يعزز تمكين المرأة ومبادرتها إلى إنشاء مشاريع، ويشمل ذلك منح جائزة الأونكتاد لسيدات الأعمال التي أطلقت في عام 2008؛
- يساعد الحكومات في تنفيذ إصلاحات عمومية عن طريق حلقات العمل التدريبية التي تجرى في إطار البرنامج وتستهدف الأفراد - من خلال عمليات التقاعد الطوعي والمبكر، والطلاب، وصغار أصحاب المشاريع في القطاع غير النظامي.

## ثانياً - الترابطات التجارية

برنامج الترابطات التجارية التابع للأونكتاد مبادرة يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون وترمي إلى تحويل الترابطات بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة والشركات عبر الوطنية إلى علاقات تجارية مستدامة من أجل تحسين الأداء والإنتاجية والكفاءة على صعيد سلسلة التوريد بأكملها، وذلك من خلال التدريب والإشراف وتبادل المعلومات وإدخال تحسينات من حيث الجودة، والابتكار، ونقل التكنولوجيا. ويساعد برنامج الترابطات التجارية الشركات عبر الوطنية على تقليص تكاليفها من خلال الاستعانة بمصادر محلية وبالاعتماد على التخصص؛ وفي الوقت ذاته، يتيح البرنامج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى الأسواق وفرص التدريب والممارسات التجارية الدولية والمعلومات التجارية والموارد المالية. ويشمل الشق المتعلق بالترابطات التجارية تقديم المشورة السياساتية للمهياة لتيسير استدامة هذه الترابطات، إضافة إلى تحديد فرص ترابطات تجارية أخرى، والارتقاء بمستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتستطيع تلبية شروط فروع المؤسسات الأجنبية، والوصول إلى الاستثمار؛ وينطوي هذا الشق على برامج مصممة من أجل إدارة سلاسل الإمداد والتدريب في مجال إنشاء المشاريع. ويقدم الأونكتاد دعماً في المجالات التالية:

- بناء قدرات الوكالات الوطنية لتمكينها من إعداد وتنفيذ وتيسير إقامة ترابطات تجارية

مستدامة وذات جدوى تجارية، وذلك عن طريق تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية وجولات دراسية؛

- تطوير القدرة الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالاعتماد على التدريب والإشراف وتبادل المعلومات وتحسين الجودة من أجل تمكين هذه المؤسسات من الانضمام بنجاح إلى سلاسل القيمة العالمية التي تعتمد عليها الشركات عبر الوطنية؛
- إجراء دراسات مسح لسلاسل القيمة لتحديد الفرص وتعزيز تمويل سلاسل القيمة وحفز ظهور مقدمي خدمات في مجال تنمية المشاريع؛
- تيسير توليد الثروات والعمالة الذاتية من خلال التدريب على إنشاء المشاريع واحتضانها والتوسط فيما بين أصحابها.

### ثالثاً - السياحة الإلكترونية<sup>(11)</sup>

يرمي برنامج السياحة الإلكترونية إلى إعادة التوازن إلى النظام السياحي الدولي من خلال تحفيز السياحة في البلدان النامية. ويسعى البرنامج إلى إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان مزيداً من القوة ومساعدة هذه الجهات السياحية على أن تصبح أكثر استقلالية في بحثها عن الصفقات التجارية. والهدف من البرنامج هو تمكين أصحاب المصلحة السياحيين من القطاعين العام الخاص من تنفيذ استراتيجيات إلكترونية تشاركية عن طريق شراكات وجبهة بين الفاعلين من القطاعين. ويتيح البرنامج خدمة مساعدة مركزية متكاملة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يتيح تعزيز بروز المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة من خلال مد أصحاب المصلحة المحليين بالأدوات السلوكية والتنظيمية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ نماذج كيفية من التجارة الإلكترونية.

## دال - الشفافية المؤسسية والمحاسبة والتأمين

### أولاً - المحاسبة والإبلاغ المؤسسي<sup>(12)</sup>

يساعد الأونكتاد البلدان النامية في المشاركة في عمليات تحديد المعايير المحاسبية والإبلاغية المعترف بها دولياً ويساعد البلدان النامية في بناء القدرة التقنية والمؤسسات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير والأنظمة. ومحور البرنامج هو تبادل الآراء والخبرات بشأن القضايا التقنية فيما بين الخبراء من الدول

(12) <http://etourism.unctad.org>

(13) [www.unctad.org/isar](http://www.unctad.org/isar)



الأعضاء عن طريق الدورات السنوية لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وما يتصل به من حلقات عمل واجتماعات مائدة مستديرة. وتتعلق المسائل الهامة التي يجري تناولها في هذا الصدد بالمحاسبة ومراجعة الحسابات وتسيير الشركات ومسؤولية الشركات. وتعمم أفضل الممارسات عن طريق تقديم الإرشاد التقني بشأن جوانب مختلفة ذات صلة بشفافية الشركات وبعمليات الإفصاح المالي. وتشمل أنشطة بناء القدرات تنظيم دورات تدريبية في مجالات من قبيل المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وتحسين الإفصاح المالي في سياق تسيير الشركات والإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات.

### ثانياً - تيسير المشاريع<sup>(13)</sup>

يمثل ضمان شفافية الإجراءات الإدارية وسرعتها وكفاءتها عنصراً أساسياً لإقامة بيئة ممكنة لتنمية القطاع الخاص وتعزيز التسيير الرشيد وسيادة القانون. وقد هيأ الأونكتاد نظاماً شبكياً للشفافية في الحكومات الإلكترونية لمساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل تيسير الأعمال التجارية من خلال الشفافية وتبسيط الإجراءات وأتمتة القواعد والإجراءات المتصلة بإنشاء المقاولات وتشغيلها. وتتمثل أهداف النظام فيما يلي:

- ضمان شفافية تامة بشأن القواعد والإجراءات؛
- مساعدة الحكومات في تبسيط الإجراءات؛
- تعزيز التسيير الرشيد؛
- وضع أساس لتنسيق القواعد على الصعيد الإقليمي/الدولي.

### ثالثاً - التأمين

يرمي برنامج الأونكتاد المتعلق بالتأمين إلى مد البلدان النامية بمساعدة تقنية وبالأخص مساعدتها في تطوير أسواق التأمين وإعادة التأمين فيها، وتحديث أطرها التنظيمية، والامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز سلطاتها الإشرافية، وتكوين رصيد بشري ذي مهارات في قطاع التأمين، وتحسين الاندماج في الأسواق العالمية، وتعزيز قدرة اقتصاداتها التنافسية.



# الجزء الثالث

تيسير التجارة وتطوير بناء القدرات  
والعلم والمعلومات والاتصالات

## ألف - لوجستيات التجارة

تتمثل الأهداف المتعلقة بهذا الجانب فيما يلي:

- مساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في المجالات المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛
- تطوير القدرات المؤسسية والتشغيلية في الأجل الطويل من أجل تنفيذ إجراءات تيسير التجارة والنقل؛
- مساعدة البلدان النامية في مفاوضات تيسير التجارة الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية؛
- مساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ أطر قانونية وطنية توافق الصكوك والمعايير القانونية الدولية.

### أولاً - النقل

تشمل الأنشطة المتعلقة بمجال النقل إيجاد أطر لدعم إنشاء نظم نقل تتسم بالكفاءة، وتقديم المساعدة من أجل وضع حلول لتخطي العقبات التي تعترض التجارة. وتقدم المشورة والدعم التنفيذي في مجالات إدارة الموانئ، وتحديث وتنسيق التشريعات والأنظمة الوطنية المتعلقة بالنقل. ويتاح فضلاً عن ذلك بناء القدرات المؤسسية والفردية للمساعدة في صياغة اقتراحات ترمي إلى تعزيز كفاءة عمليات المرور العابر واتفاقات المرور العابر بين البلدان غير الساحلية وجيرانها.

### ثانياً - تيسير التجارة

يساعد الأونكتاد البلدان النامية في تحديد وتقييم احتياجاتها وأولوياتها الخاصة في مجال التجارة والنقل كشرط ضروري لتنفيذ وبرمجة تدابير محددة لتيسير التجارة والنقل. ويجري ذلك في حلقات عمل وحلقات دراسية على الصعيد الإقليمي والوطني، وعن طريق نشر مواد وجبهة إعلامية وتدريبية، ومن خلال مشاريع وطنية وإقليمية لتيسير التجارة.

ومن أجل مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في بلوغ فهم أفضل لنطاق وآثار ما يتخذ في إطار منظمة التجارة العالمية من تدابير تفاوضية لتيسير التجارة، يُعدّ الأونكتاد مواد تقنية ويتعاون مع المفاوضين المعتمدين في جنيف والعواصم من أجل تنظيم حلقات دراسية تدريبية وحلقات عمل. والغرض من ذلك هو تعزيز المؤسسات الوطنية في مجال تيسير التجارة والمساعدة في وضع

طرائق للتنفيذ الفعال للالتزامات التفاوضية وتقديم مساعدة تقنية وتنفيذية متسقة وبناء القدرات في مجال تيسير التجارة.

### ثالثاً - النظام الآلي للبيانات الجمركية

يساعد برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية على تيسير التجارة من خلال تحديث الجمارك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات لتسريع وتبسيط عملية التخليص الجمركي للسلع وتقليل عدد الوثائق والإجراءات المطلوبة وتبسيطها.

ويشكل وجود إدارة جمركية تتسم بالكفاءة والفعالية عاملاً أساسياً لتحقيق الرخاء في جميع البلدان. فهي (أ) تفيد الاقتصاد الوطني من خلال تحصيل الإيرادات؛ و(ب) تساعد الحكومة على تنفيذ السياسات الوطنية والدولية؛ و(ج) وتحمي البلد من خلال مكافحة الغش والتهريب غير القانوني للسلع الممنوعة والمحتظرة؛ و(د) تتيح معلومات إحصائية عن المعاملات التجارية الأجنبية تتسم بكونها أساسية للتخطيط الاقتصادي؛ ويوجه النظام الآلي للبيانات الجمركية نحو إصلاح وتسريع إجراءات التخليص الجمركي عن طريق إدخال الحوسبة وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي يقلل إلى أدنى حد التكاليف الإدارية التي تتحملها الأوساط التجارية واقتصادات البلدان. ويرمي النظام أيضاً إلى زيادة إيرادات الجمارك، التي تمثل جزءاً هاماً من الميزانيات الوطنية، عن طريق ضمان التصريح بجميع السلع، وسلامة حسابات الرسوم والضرائب، وصحة تطبيق وإدارة الرسوم والإعفاءات. وعلاوة على ذلك يساعد النظام في إتاحة إحصاءات تجارية وضريبية موثوقة وجاهزة في أوانها للمساعدة في عملية التخطيط الاقتصادي باعتبارها محصلة إجراءات التخليص الجمركي.

ويشمل النظام الآلي للبيانات الجمركية عدة إجراءات مختلفة تتعلق بالتجارة الخارجية، إضافة إلى أنه يتيح إدارة كامل عملية التخليص الجمركي منذ أو قبل وصول السلع إلى مخازنها والإفراج عنها في نهاية المطاف بعد دفع الرسوم والضرائب. وينفذ برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد مشاريع تشمل مواد تدريبية متكاملة تسمح بنقل كامل للمعرفة والمهارات المتعلقة بالنظام إلى الإدارات الجمركية الوطنية. ويضمن ذلك إمكانية استمرار تشغيل النظام من جانب الإدارات الوطنية كما يعزز المشاركة الفعلية للمستفيدين. رُكّب النظام أو يجري تنفيذه في أكثر من 90 بلداً وإقليماً ومنطقة.

### باء - بناء القدرات من خلال تنمية الموارد البشرية

تتمثل الأهداف المندرجة في هذا الباب في تدريب واضعي السياسات على المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية، ودعم تنمية قدرات التدريس والبحث المحليين في

المؤسسات الجامعية للبلدان الأعضاء، وبناء قدرات ممارسي التجارة من أجل مساعدة البلدان الأعضاء في تنمية قدرات محلية مستدامة في هذه الميادين.

ويمثل كل من برنامج التدريب التجاري، والدورات التدريبية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، والمعهد الافتراضي للتجارة والتنمية برامج الأونكتاد الثلاثة المتكاملة التي ترمي - بواسطة تنمية الموارد البشرية - إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية في ميادين التجارة الدولية، والخدمات ذات الصلة بالتجارة، والاستثمار والسياحة المستدامة، وإدارة الموانئ، وإلى إيجاد شبكة خبرات تتسم بقدرة تواصلية وتعليمية تتيح الاستفادة من المزايا المقارنة وتوليد قيمة مضافة.

كما تعتمد هذه البرامج كثيراً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق التعليم عن بُعد والتواصل قصد تنمية موارد وأنشطة مكيّفة مع ظروف البلدان المستفيدة، بما فيها أقل البلدان نمواً.

والشريحة المستهدفة هي المسؤولون الحكوميون المعنيون بوضع وتنفيذ السياسات التجارية والاستثمارية والمالية والإئتمانية الفعالة. ولما كانت جهات فاعلة أخرى تؤدي دوراً رئيسياً في هذه العمليات، فإن البرامج تستهدف أيضاً متعهدي التجارة والنقل وجمعيات الاستيراد والتصدير وغرف التجارة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتجارة والاستثمار والتنمية. وللوصول إلى هذه الشريحة، يعمل المعهد الافتراضي مع موظفي الجامعات المعنيين بتدريس الجوانب السياسية لقضايا الاقتصاد الدولي والتنمية وبإجراء البحوث بشأنها. وتشارك المنظمات الإقليمية بهمة أيضاً في أنشطة برنامج التدريب التجاري.

وتوفر البرامج الثلاثة للمستفيدين منها خدمات مختلفة لكنها متكاملة:

## أولاً - التدريب التجاري

يُصدر برنامج التدريب التجاري مواد تدريب متكاملة ويعممها وينفذ أنشطة تدريب في إطار مشاريع التعاون التقني. وقد أعد الأونكتاد هذا البرنامج في عام 1989 استجابة لعدد متزايد من الطلبات الواردة من البلدان النامية الراغبة في الاستفادة من بناء القدرات في مجال التجارة الدولية. واستناداً إلى منهجية تدريبية فريدة تركز على المشاركة والمعرفة، يتيح البرنامج للبلدان زيادة تنمية مواردها البشرية. ويشمل النهج المتبع التدريب المكيف بشأن مواضيع تهم البلدان المعنية، ودعم بناء القدرات المؤسسية من خلال تدريب المدربين المحليين والمشرفين بقصد ضمان نشر واسع للمعرفة المنقولة.

وتستمد مواد التدريب المتكاملة المستخدمة في برنامج التدريب التجاري جودتها من منهجية دقيقة تشمل تسع مراحل تركز على تحليل الاحتياجات التدريبية ووضع مواد التدريب وتنفيذ التقييم

والتدريب. ويمكن لأساليب التعليم أن تتجسد في تدريب مباشر أو في تعلم عن بعد أو أن تجمع بين الاثنين.

ويستهدف البرنامج المسؤولين عن التنمية المعنيين بوضع وتنفيذ سياسات تجارية واستثمارية ومالية وإمائية فعالة. وإذ يراعي البرنامج الدور الرئيسي الذي يؤديه الفاعلون الآخرون في هذه العمليات، فهو يستهدف أيضاً الجهات المتعاملة في مجال التجارة والاستثمار والتنمية من قبيل متعهدي التجارة والنقل وجمعيات الاستيراد والتصدير وغرف التجارة والمنظمات غير الحكومية.

وأقرت تقييمات أجزائها خبراء مستقلون بجودة المواد وفعالية نهج التدريب المركبة التي تشمل أنشطة تعلم عن بعد وأنشطة مباشرة، وكذلك بقيمة تكييف أساليب التدريب مع الظروف المحلية والإقليمية.

### ثانياً - المعهد الافتراضي للتجارة والتنمية<sup>(14)</sup>

المعهد الافتراضي للتجارة والتنمية التابع للأونكتاد (المعهد الافتراضي) مبادرة جديدة في مجال بناء القدرات والتواصل من أجل تعزيز القدرات المهنية في مجال قضايا التجارة والتنمية في جامعات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ولمساعدة هذه الجامعات على تعزيز التوجه السياسي والأهمية السياساتية لأعمالها. ويدعم المعهد الجامعات الأعضاء في برنامجه في الأجل الطويل عن طريق تقديم خدمات في أربعة مجالات هي:

- تهيئة الدورات وتعميمها: يقدم المعهد الافتراضي المشورة فيما يتعلق بتهيئة الدورات والبرامج ويعدّ مواد تدريبية بشأن قضايا التجارة والتنمية؛ وتتولى الجامعات لاحقاً تكييف هذه المواد وفق الظروف السائدة في بلدانها عن طريق إضافة بيانات وتحليلات بشأن البلد وترجمتها إلى اللغات المحلية، وغير ذلك؛
- الارتقاء المهني بموظفي الجامعات: يتيح المعهد الافتراضي فرص تدريب وتعلم موجهة لمجموعات الباحثين (حلقات عمل إقليمية ووطنية) وللأفراد (أنشطة الإشراف التي يستفيد منها بوجه خاص صغار الباحثين الذين يعملون في مشاريع بحثية ذات أهمية خاصة لجامعاتهم)؛
- تدريب الطلاب: يستهدف المعهد الافتراضي في المقام الأول موظفي الجامعات الذين يتولون مهام تدريس الطلاب في بلدانهم. ويتيح المعهد الافتراضي بصورة استثنائية أيضاً تدريباً مباشراً للطلاب عندما تتيح الاستفادة من خبراء دوليين قيمة مضافة لا يستطيع الطلاب تحصيلها

في جامعاتهم. ويجري ذلك التدريب عن طريق المحاضرات المنقولة بالفيديو وبرامج تدريبية مكيفة خصيصاً للطلبة تنظم في المنظمات التي يوجد مقرها في جنيف (الجولات الدراسية).

• التعاون داخل الشبكة: فضلاً عن العمل الثنائي الذي يتولاه المعهد مع الجامعات، فهو يعتمد أيضاً على إمكانات التعاون فيما بين دول الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب في إطار شبكة جامعية، ويدعم تبادل الخبرات والمشاريع المشتركة بين الأعضاء في مجالات البحث وتهيئة المواد التدريسية أو فيما يتعلق بالارتقاء بالمهنيين.

### ثالثاً - الدورات التدريبية الإقليمية المتعلقة بقضايا رئيسية مطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي<sup>(15)</sup>

يستهدف هذا البرنامج في المقام الأول واضعي السياسات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ممن لهم خلفية في مجالات الاقتصاد أو الأعمال التجارية أو العلاقات الدولية أو القانون الدولي أو الإدارة العامة، والذين يعنون بقضايا اقتصادية ودولية وما يتصل بها من سياسات. وتتاح للجامعيين ممن يدرسون هذه القضايا أو يبحثون فيها المشاركة أيضاً. ويركز التدريب على الروابط بين التجارة والاستثمار والتمويل والتنمية، وعلى رسم السياسات ذات الصلة بهذه المواضيع وتنفيذها، والمفاوضات الدولية بشأن قضايا التجارة والتنمية، كما يركز التدريب على احتياجات ومصالح البلدان النامية. وتتناول أجزاء التدريب الجوانب الإنمائية للنظم التجارية والمالية، والاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية المشاريع، واقتصاد المعلومات، وتيسير التجارة والنقل الدولي، والاتفاقات المتعددة الأطراف والإقليمية. ويتوج التدريب بعملية محاكاة نهائية تتيح للمشاركين استعمال المعارف المكتسبة تدريجياً لتأدية أدوار في مفاوضات دولية، غالباً ما تتعلق بقضية راهنة تناقش على صعيد منظمة التجارة العالمية. ويشمل برنامج التدريب أبعاداً عالمية وإقليمية ووطنية لقضايا تتعلق بالتجارة والتمويل والاستثمار والتنمية، وهو برنامج يجري إعداده بالتعاون مع اللجان الإقليمية وخبراء من الجامعات الأعضاء في المعهد الافتراضي للأونكتاد وخبراء وطنيين من البلد المضيف.

### رابعاً - دورات قصيرة للدبلوماسيين المعتمدين في جنيف بشأن قضايا اقتصادية دولية رئيسية<sup>(16)</sup>

الهدف من هذا البرنامج هو إحاطة الدبلوماسيين المعتمدين في جنيف بمستجدات أحدث القضايا المطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي وتطوراتها، ليتسنى لهم تقديم معلومات ومشورة وحيهة إلى حكوماتهم وتمثيل مصالح بلدانهم في المفاوضات الدولية خير تمثيل. ويتوخى في برامج الدورات تلبية الطلبات الواردة، حيث إن الدبلوماسيين أنفسهم هم من يقترح مجالات يودون أن

(16) <http://p166.unctad.org>

(17) <http://p166.unctad.org/shortcourses>



يحاطوا علماً بمستجداتها. وتستكمل اقتراحاتهم بدروس عن القضايا الناشئة التي يجري الأونكتاد وفرداى الشعب بشأنها أعمالاً بحثية.

## جيم - العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية

- تتمثل أهداف الأونكتاد في مجال التعاون التقني المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يلي:
- تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛
- تيسير وصولها إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة.
- ويعمل الأونكتاد من أجل ذلك عن طريق أسلوب يجمع بين ما يلي:
- تقديم المشورة السياسية بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- تقديم المساعدة إلى البلدان لتعزيز قاعدة مواردها البشرية عن طريق أنشطة تدريبية خاصة؛
- تحليل ونشر المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات الدولية في مجالات تطوير التكنولوجيا ونقلها.
- وتتعلق أهم برامج التعاون التقني المضطلع بها في هذا المجال بما يلي: عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وشبكة التفوق.

### أولاً - عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

يتمثل الهدف من عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في تمكين البلدان المشاركة من الاستفادة من تحليل لفعالية سياساتها في هذا الصدد، وتحسين بناء قدراتها التكنولوجية وتشجيع الابتكار فيها، وإدماج هذه العوامل في سعيها الوطني نحو التنمية. وتتضمن عملية الاستعراض عادة تحليلاً شاملاً لجوانب القوة والضعف المتعلقة بمجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلد، ولفرص التنمية وتهديداتها. وتنطوي العملية على تحديد مختلف العناصر - الصكوك القانونية، والسياسات، والتدابير، والممارسات - التي تشكل الإطار القائم الذي يحكم مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار، وعلى استنتاج أوجه الضعف العامة والهيكلية، وتقييم العناصر المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات التي تحظى بأولوية وطنية، وتقديم خيارات وتوصيات. وترمي التوصيات إلى ما يلي:

- تقديم دعم سياسي إلى الحكومات يتعلق بتهيئة نظمها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- تحسين الترابطات المعلوماتية والإنتاجية القائمة بين المؤسسات البحثية العمومية والأكاديمية والقطاع الخاص؛
- ضمان تدريب الطاقات البشرية الحالية والمقبلة؛
- تحسين التنسيق والتعاون المتعلقين بالعلم والتكنولوجيا والابتكار فيما بين مختلف القطاعات العمومية؛
- تحديد تدابير لتعزيز القدرة الوطنية على اكتساب التكنولوجيا؛
- تحديد وتقييم القطاعات العلمية والتكنولوجية الحالية والناشئة.

### ثانياً - شبكة مراكز التفوق

تضم شبكة مراكز التفوق مؤسسات علمية وتكنولوجية ملتزمة بتعزيز الروابط في الأوساط العلمية وزيادة حراك العلماء من البلدان النامية، لا سيما من أفريقيا. ولتحقيق هذه الغاية، تنظم الشبكة دورات تدريبية متقدمة وأخرى أساسية موجهة للعلماء والمهندسين في مجالات مواضيعية منتقاة، مثل التكنولوجيا الأحيائية والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال.

وتنظم الشبكة دورات تدريبية طويلة وقصيرة الأجل موجهة لعلماء قادمين من البلدان النامية.

### دال - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد المعلوماتي<sup>(17)</sup>

تؤدي العولمة والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التجارة إلى تحول هام لبيئة الأعمال التجارية في البلدان النامية. وتتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصاً إهمائية جديدة، كما تساعد في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمكن المؤسسات الصغيرة من المشاركة بفعالية أكبر في التجارة الدولية. ويتطلب تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض تعزيز نمو الاقتصاد في الوقت ذاته اتخاذ قرارات حكيمة استناداً إلى بيانات موثوقة.

ويحرص الأونكتاد في سياق التعاون التقني الذي يتيحه في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانية استخدام هذه التكنولوجيات كأدوات ميسرة وعملية مسخرة للنمو الاقتصادي ولإيجاد

فرص العمل. وتتضمن أهم برامج التعاون التقني المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ما يلي:

- خدمات استشارية وعمليات استعراض للسياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- بناء القدرات وتقديم المشورة بشأن وضع أطر قانونية للتجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- بناء القدرات في مجال إعداد إحصاءات الاقتصاد المعلوماتي وفيما يتعلق بتحليل تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### أولاً - عمليات استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أضحت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العقد الماضي جزءاً من خطط التنمية في كثير من البلدان النامية، ووضعت الحكومات استراتيجيات في هذا الصدد لتعزيز تطوير واستخدام هذه التكنولوجيا، لما تنطوي عليه من منافع لمواطنيها ومؤسساتها. وتنطوي عمليات استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تقييم تنفيذ خطط عامة وطنية في هذا القطاع، عن طريق استعراض مؤشرات وبحث الكيفية التي يجري وفقاً لها تفعيل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في سياق الاستراتيجيات الإنمائية للبلد، وعلى تحديد سياسات وبرامج وآليات تنفيذية تدعم تطوير اقتصاد المعلومات، وتقييم الهياكل الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات، والجوانب القانونية والتنظيمية، وما يتصل بذلك من أمور تتعلق بالموارد البشرية.

وينفذ الأونكتاد، بالتعاون معفرادى البلدان، «إطاراً نموذجياً» لاستعراض السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويفضي الإطار إلى تقارير عن الآليات التنفيذية والمؤسسية التي تؤثر على نجاح تلك السياسات. ويتيح «الإطار النموذجي» توصيات ترمي إلى ما يلي:

- توجيه عمليات استعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تحديد نقاط القوة الرئيسية وأوجه الضعف في سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- تنقيح وتعديل السياسات من أجل ضمان وجود ظروف تمكينية مواتية لتنمية الاقتصاد المعلوماتي.

### ثانياً - الأطر القانونية للاقتصاد المعلوماتي

تشرط الحكومات وجود أطر قانونية تضمن الثقة بين الشركاء التجاريين المتعاملين عن طريق

الشبكة وتمثل لتشريعات البلدان الأخرى، وتسهل عمليات التجارة الداخلية والدولية، وتتيح حماية قانونية لمستخدمي خدمات التجارة الإلكترونية ومورديها. وفي هذا السياق، يساعد الأونكتاد البلدان النامية في إعداد الأطر القانونية التي تحكم استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عن طريق ما يلي:

- بناء القدرة على تناول القضايا القانونية المتصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عن طريق تنظيم دورة تدريبية بشأن صياغة الأطر القانونية للتجارة الإلكترونية موجهة للمشرعين والمسؤولين الحكوميين؛
- تعزيز وتعميم الأطر القانونية عن طريق عقد اجتماعات مائدة مستديرة يشارك فيها أصحاب المصلحة الوطنيون من القطاعين العام والخاص؛
- تقديم خدمات استشارية بشأن التنسيق الإقليمي للأطر القانونية.

### ثالثاً - عملية القياس في الاقتصاد المعلوماتي<sup>(18)</sup>

ما انفق الطلب على إحصاءات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يزداد باطراد مع إدراك البلدان للمزايا والإمكانات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولجني ثمار مجتمع المعلومات المتغير بسرعة تحتاج الحكومات إلى رصد تقدم مؤشرات هذا القطاع ومقارنته بمقاييس مرجعية بقصد وضع سياسات واستراتيجيات وطنية واستعراضها. ويساعد الأونكتاد في هذا المسعى عن طريق ما يلي:

- بناء قدرة مكاتب الإحصاء الوطنية وغيرها من جهات إصدار البيانات الرسمية المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل توليد وتحليل إحصاءات الاقتصاد المعلوماتي عن طريق تنظيم دورة تدريبية وإصدار دليل لهذا الغرض؛
- تقديم خدمات استشارية بشأن إعداد وتحليل إحصاءات الاقتصاد المعلوماتي، بما في ذلك عن طريق البعثات القطرية وحلقات العمل الإقليمية؛
- وضع وتعميم مؤشرات وتعريف ومنهجيات بالتعاون مع «الشراكة الدولية لقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية»<sup>(19)</sup>.

<http://measuring-ict.unctad.org> (19).

تضم «الشراكة» كلا من الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، ومعهد اليونسكو للإحصاء، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والبنك الدولي (20).

# الجزء الرابع

إدارة الديون - برنامج نظام إدارة الديون  
والتحليل المالي

يلبي الأونكتاد احتياجات البلدان المتعلقة بالإدارة الفعالة للديون، وهي سمة محورية للاستقرار المالي ووسيلة لكسب ثقة الدائنين. ويضطلع الأونكتاد بذلك أساساً من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي<sup>(20)</sup>، الذي يتيح للبلدان مجموعة من الحلول التي تثبت جدواها في تحسين قدرة تلك البلدان على تحسين قدرتها على التعامل اليومي مع إدارة الخصوم المالية العامة وإصدار بيانات موثوقة بشأن الديون لأغراض وضع السياسات. ويشمل النظام استخدام برمجية تخصصية لإدارة الديون - تسهل بقدر كبير عمل المكتب المعني بالديون - إلى جانب خدمات استشارية وأنشطة تدريبية في مجال إدارة الديون.

ويُنَفَّذ البرنامج إلى حد الآن على نحو مباشر على الصعيد القطري في 66 بلداً، معظمها من البلدان المنخفضة الدخل أو من الفئة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، كما أن نظامه هو الأوسع استخداماً في العالم.

ويدير البرنامج فريقاً استشارياً أنشأه مجلس التجارة والتنمية من أجل تقديم المشورة للأمين العام للأونكتاد بشأن مواضيع محددة مؤثرة، بما فيها خيارات ضمان الاستدامة المالية. وجميع أصحاب المصلحة أعضاء في الفريق الاستشاري وهم يجتمعون كل سنتين. أما الجهات المانحة، التي تشكل مجموعة فرعية رئيسية، فتجتمع كل سنة مع القائمين على إدارة البرنامج، لاستعراض إنجازات البرنامج خلال السنة وأولوياته في المستقبل ووضعها المالي.

وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- تقديم مساعدة مباشرة إلى المكاتب المعنية بالديون التي تستخدم نواتج البرنامج وخدماتها، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات في مجالات متنوعة متعلقة بإدارة الديون؛
  - إدامة وتحسين تحديث نظم إدارة الديون والتحليل المالي؛
  - تقديم المساعدة في سياق وضع استراتيجيات فعالة لإدارة الديون عن طريق تعزيز المعلومات والتحليل؛
  - دعم التطوير المؤسسي؛
  - إتاحة حلقة وصل أو العمل كحلقة وصل في سياق المناقشات المتعلقة بإدارة الديون أو فيما يتصل بتبادل التجارب في هذا الصدد.
- وتتميز المساعدة المقدمة في إطار البرنامج بثلاث سمات رئيسية تتمثل فيما يلي:

• إتاحة بناء القدرات عن طريق تقديم برمجة تخصصية لإدارة الديون والتحليل المالي، وهي برمجة مصممة لتلبي الاحتياجات التشغيلية والإحصائية والتحليلية لمديري الديون والهيئات المعنية بإعداد استراتيجيات عامة في مجال الديون. ويشمل ذلك تقديم تدريب على استخدام البرمجة؛

• بناء القدرات من خلال خدمات البرنامج الاستشارية، ويشمل ذلك تقييم الاحتياجات وتقديم مشورة فيما يتعلق بالقضايا التقنية والإدارية والقانونية والمؤسسية ذات الصلة بإدارة الديون. ويشمل ذلك تقديم مساعدة فيما يتعلق بتركيب البرمجة وصيانتها؛

• بناء القدرات فيما يتعلق بمهارات إدارة الديون، ومن خلال أجزاء البرنامج المتعلقة باعتماد بيانات الديون والإحصاءات وتحليل الديون.

ويكرس البرنامج على نحو راسخ نهجا منسقا ومنسجما حيال خدمات الجهات التي تقدم المساعدة التقنية المتعلقة ببناء القدرات في مجال إدارة الديون، استنادا إلى الميزة المقارنة لكل جهة منها. وقد أسهم البرنامج بفعالية في مبادرات حديثة مثل آلية إدارة الديون التابعة للبنك الدولي، وبرنامج بناء قدرات البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويساعد التعاون أيضا على ضمان أن يستند الدعم المتاح من جانب الجهة التي تقدم المساعدة إلى الدعم المقدم من جهة أخرى، وتقاسم أفضل الممارسات في ذلك. وتمثل مواصلة الأونكتاد المشاركة، من خلال البرنامج، في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالإحصاءات المالية أحد الأمثلة على جهوده المبذولة من أجل تعزيز قدرة البلدان على إعداد إحصاءات موثوقة قائمة على نهج منسق.

وفي نهاية عام 2011، كانت برمجة نظام إدارة الديون والتحليل المالي مركبة في 105 مؤسسات في 69 بلداً، من بينها 25 بلداً منخفض الدخل و31 بلداً من الفئة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل.

ويشكل تنظيم مؤتمر دولي في كل سنتين بشأن إدارة الديون جزءاً لا يتجزأ من برنامج بناء القدرات المتعلق بإدارة الديون والتحليل المالي. والمؤتمر منتدى للمناقشة يتاح للبلدان النامية لتناول بعض القضايا الأكثر أهمية اليوم في مجال إدارة الديون والمالية العمومية، علماً أن الغاية النهائية منه هي مساعدة هذه البلدان على إدارة ديونها بفعالية. ويتيح هذا الاجتماع أيضاً فرصة لمديري الديون وواضعي السياسات من أنحاء العالم للتفاعل فيما بينهم وتقاسم الخبرات.







# الجزء الخامس

أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية  
غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة  
النامية

يوظف الأونكتاد ضمن منظومة الأمم المتحدة بمسؤولية محددة حيال تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، التي يوليهما الأولوية في أنشطته المتعلقة بالمساعدة التقنية. وتطلق الأمم المتحدة حالياً صفة أقل البلدان نمواً على تسعة وأربعين بلداً. والمعايير الحالية في هذا الصدد هي:

- قلة الدخل الوطني (أن يقل نصيب الفرد في البلدان التي تدرج حالياً في القائمة من الناتج الإجمالي المحلي عن 905 من الدولارات)؛
- ضعف الموارد البشرية (يستند إلى مؤشر مركب قائم على مؤشرات الصحة والتغذية والتعليم)؛
- شدة ضعف الاقتصاد، المستند إلى مؤشر مركب (مؤشر الضعف الاقتصادي) قائم على مؤشرات هي: (أ) الأزمات الطبيعية (مؤشر عدم استقرار الإنتاج الزراعي، ونسبة السكان النازحين بسبب الكوارث الطبيعية)؛ (ب) الأزمات التجارية (مؤشر عدم استقرار الصادرات من السلع والخدمات)؛ (ج) التعرض للأزمات (حصة الزراعة والحراجة والصيد في الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر تركيز الصادرات السلعية)؛ (د) ضآلة حجم الاقتصاد؛ (هـ) بعد الاقتصاد.

ويقدم الأونكتاد دعماً موضوعياً وتقنياً لتسهيل مشاركة أقل البلدان نمواً في المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الرئيسية عن طريق إجراء دراسات مقارنة ودراسات محددة قطرياً. ويتولى الأونكتاد إنجاز دراسات محددة قطاعياً، لا سيما بشأن الصادرات الجديدة وغير التقليدية المفيدة تجارياً وإمناً لأقل البلدان نمواً، بما يساهم في بناء قدرتها على المنافسة في هذه المجالات.

ويقدم الأونكتاد أيضاً دعماً موضوعياً وتقنياً إلى البلدان قبل خروجها من وضع أقل البلدان نمواً وخلال ذلك وبعده. والهدف من البرنامج هو جعل الخروج من هذا الوضع والمرحلة الانتقالية عملية تمر بأقل ما يمكن من صعوبات.

## أولاً - الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً

الهدف من هذا الصندوق هو دعم الأنشطة الجديدة التي تخدم مصلحة أقل البلدان نمواً في جميع مجالات عمل الأونكتاد. ويشمل ذلك إعداد التقرير السنوي المتعلق بأقل البلدان نمواً. ويتيح التقرير استنتاجات رئيسية مستخلصة من العمل البحثي الذي يوظف به الأونكتاد بشأن القدرات الإنتاجية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. وتنظم أنشطة تدريبية استناداً إلى هذا التقرير من أجل تعميم

استنتاجاته وتمكين أقل البلدان نمواً من تقييم استراتيجياتها وسياساتها الإنمائية ومناقشة مواضيع تهم بصفة خاصة أقل البلدان نمواً، لا سيما فيما يتعلق بوضع سياسات مواتية للقدرة الإنتاجية.



### ثانياً - الإطار المتكامل والمعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة

يشارك في هذا البرنامج الذي أطلق في عام 1997 كل من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويؤدي الأونكتاد، في إطار تعاون وثيق مع وكالات رئيسية أخرى، دوراً فعالاً في تنفيذ هذا الإطار. وجميع أنشطة التعاون التقني ذات الصلة بأقل البلدان نمواً التي ينفذها الأونكتاد هي أنشطة داعمة ومكملة للإطار المتكامل. وتشمل الأنشطة في هذا الصدد حلقات عمل بشأن الدراسات الأولية التشخيصية للتكامل التجاري، وحلقات عمل بشأن الإطار المتكامل والمعزز، وتنفيذ بعض المشاريع المتصلة بالتجارة في سياق مصفوفة إجراءات الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري.

### ثالثاً - دعم البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة

يقدم الأونكتاد الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة

بتيسير المرور العابر. ويقدم أيضا خدمات استشارية إلى هذه البلدان بشأن قضايا ذات صلة بالمفاوضات المتعددة الأطراف والتعاون الإقليمي.

ونظراً إلى الضعف الشديد لمعظم الدول النامية الجزرية الصغيرة، يركز الأونكتاد فيما يقدمه من دعم إلى هذه البلدان على بناء قدرتها على التأقلم. وأهم محورين لعمل الأونكتاد في هذا السياق هما مساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة على تقليص معوقاتنا الهيكلية وتعزيز تخصصها الاقتصادي.

وتقدم خدمات استشارية إلى هذه المجموعة من البلدان تتعلق بقضايا ذات صلة بالتجارة المتعددة الأطراف.



# الجزء السادس

السلع الأساسية

يستجيب عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية، وهو عبارة عن مزيج متوازن من التحليل والمشورة السياساتية والمساعدة المباشرة، لاحتياجات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وترمي أنشطة الأونكتاد في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات إلى إعطاء زخم جديد لوضع وتنفيذ حلول مبتكرة لمشاكل السلع الأساسية، لا سيما استناداً إلى الإجراءات التي يشارك فيها عدد من أصحاب المصلحة. وهذه المساعدة تشجع وترعى مبادرات متنوعة، كثيراً ما تستند إلى شراكات مع أهم أصحاب المصلحة، وتركز على المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان والسكان الذين يعتمدون على السلع الأساسية. وتحدد أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات اتجاهات وعناصر عمل جديدة، وتلقي الضوء على التجارب الناجحة التي يجدر تعميمها، وهي قوة دفع لإبراز مسألة السلع الأساسية في النقاش الدولي لسياسات التنمية.

ويساعد الأونكتاد البلدان المعتمدة على السلع الأساسية فيما يلي:

- وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، تشمل تعميم سياسات السلع الأساسية في استراتيجيات هذه البلدان الإيمائية الوطنية والإقليمية؛
- بناء قدرات توريدية واكتساب قدرة تنافسية؛
- الارتقاء بسلاسل القيمة وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛
- الامتثال لمعايير التجارة الدولية المتعلقة بالقطاعين العام والخاص (الامتثال لمعايير الصحة العامة والصحة النباتية، ومعايير سلامة الأغذية الزراعية، وشروط الجودة)؛
- الوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالسلع عن طريق أدوات شبكية من قبيل موقعي إبلاغ وتقاسم المعلومات (إنفوكوم - Infocom وإنفوشير - Infoshare)؛
- الاستفادة من الفرص التصديرية في الأسواق الناشئة.

ويتيح البرنامج أيضاً ما يلي:

- مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛
- مساعدة البلدان النامية في تعزيز وتحسين الشفافية والمساءلة في القطاعين العام والخاص وقطاع الشركات بهدف تمكين البلدان من بلوغ أقصى حد من الاستفادة مما يعود إليها من نواتج الصناعات الاستخراجية، مع مراعاة أن تنفذ عند الاقتضاء المبادرات المنطبقة ذات الصلة بالصناعات الاستخراجية؛
- وضع نظم تسويقية فعالة ودعم أطر خاصة بصغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج تحوطية قابلة للاستمرار اقتصادياً؛
- وضع خطط لإدارة التمويل والأخطار في مجال السلع الأساسية (بما في ذلك ما يتعلق بمبادلات السلع الأساسية).

## الجزء السابع

المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى  
الشعب الفلسطيني<sup>(21)</sup>

كُلف الأونكتاد في عام 1985 بولاية محددة تقتضي رصد التأثير الاجتماعي والاقتصادي لسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية والتحقيق فيها. وبحث الأونكتاد بصورة منهجية مسألة التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويسعى إلى الاستجابة إلى احتياجات الشعب الفلسطيني الناشئة.

ويقدم عمل الأونكتاد مجموعات الأهداف الإنمائية الوطنية التالية:

- الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات التجارية؛
  - تيسير التجارة واللوجستيات؛
  - تحديث المالية العمومية وإصلاحها؛
  - المشاريع والاستثمار والمنافسة.
- وتجتمع في الأنشطة المدرجة في كل مجموعة أهداف مشاريع للمساعدة التقنية وخدمات استشارية مكيفة للإسهام فيما يلي:
- بناء القدرات الفلسطينية المتعلقة بوضع السياسات والإدارة في المجال الاقتصادي؛
  - إيجاد بيئة مواتية لتطور القطاع الخاص.

وتستند هذه الأنشطة إلى البحث، كما تعتمد على الاستنتاجات المتأتمية من العمل الذي تضطلع به الأمانة في مجال البحث والتحليل المتعلق بالاقتصاد الفلسطيني، وعلى خبرات الأمانة بصورة عامة. ويشكل الأونكتاد من خلال عمله حلقة وصل داخل الأمم المتحدة فيما يتصل بالمعالجة المترابطة للتنمية التجارية والمالية والاقتصادية الفلسطينية.

وخلال السنتين الماضيتين، انتقل البرنامج إلى الاستجابة إلى انعكاسات الأزمة الاقتصادية الواسعة الناتجة عن النظام الإسرائيلي لسياسات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكثف الأونكتاد بصفة خاصة أنشطته في مجال المساعدة التقنية من أجل الإسهام في تخفيف الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية وفقا للإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في الفترة 2008-2009، ولقراري الجمعية العامة 56/111 (الفقرتان 6 و7) و43/178 (الفقرة 9). وكثف الأونكتاد أيضاً دعمه لجهود بناء المؤسسات الفلسطينية المبدولة من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة تملك مقومات البقاء، وفقاً للفقرة 44 من اتفاق أكرأ.

وجرى تصميم وتنفيذ برنامج الأمانة لمساعدة الشعب الفلسطيني في إطار تنسيق وثيق مع السلطة الفلسطينية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المعنية. واستفاد البرنامج من دعم سخي من خارج الميزانية قدمته الجماعة الأوروبية وكندا وحساب التنمية التابع للأمم المتحدة.